



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الإصلاح الاقتصادي في العراق في إطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي

رسالة ماجستير مقدمة
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير
في العلوم الاقتصادية

من قبل
حاتم كريم بلحاوي القرشي

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
مظفر حسني علي

٢٠١٠ م

١٤٣١ هـ

المستخلص

عانى الاقتصاد العراقي من كثير من المشاكل والاختلالات الهيكلية التي أثرت بصورة كبيرة على واقعه الاقتصادي مما تسبب بتحمل الاقتصاد العراقي الكثير من الأعباء المالية الاقتصادية والاجتماعية وبعد عام ٢٠٠٣ وجب على العراق القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاندماج مع المجتمع الدولي من اجل تصحيح المسارات الاقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تحملها الاقتصاد العراقي حيث قام العراق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وإجراء اتفاقيات اقتصادية من اجل إصلاح واقع الاقتصاد العراقي ومنها ات (المساعدة ما بعد الطارئ) (EPCA) وكذلك اتفاقية المساندة (SBA) النزاعات

كخطوة أولى في طريق تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتخلص من الاختلالات الهيكلية التي أصابت قطاعات الاقتصاد العراقي وتشجيع الاستثمار الأجنبي والسعي نحو خصخصة القطاع العام وإعطاء فرصة اكبر إلى القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

لهذا تم في هذا البحث التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي حققتها اتفاقية المساندة بين العراق وصندوق النقد الدولي من خلال تحليل المؤشرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي وتبين لنا إن اتفاقية المساندة حققت الكثير من الإصلاحات الاقتصادية منها تخفيض العجز المتراكم في الموازنه العامة وتخفيض نسبة البطالة والتضخم وتخفيض المديونية الخارجية المستحقة على العراق وكذلك تخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات النفطية وتعتبر اتفاقية المساندة الخطوة الأولى نحو تبني العراق للبرامج الإصلاح الاقتصادي . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات من أهمها :-

هناك الكثير من الأسباب التي وقفت وراء تبني العراق عمليات الإصلاح الاقتصادي منها الاختلالات الهيكلية و الأعباء والمشاكل الاقتصادية التي أصابت قطاعات الاقتصاد العراقي لهذا تبنت الحكومة العراقية وبعد عام ٢٠٠٣ برامج الإصلاح الاقتصادي واستعانت بالمؤسسات الدولية وضمن اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي والتي حققت الأهداف الأساسية التي التزم بها العراق ومنها تخفيض (٨٠%) من الديون الخارجية المستحقة على العراق وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة أولى في تبني عمليات الإصلاح الاقتصادي بشكل أوسع في المستقبل